

بأقلامهم

بقلم
راوند بوزرغم*

أسئلة الحقيقة.. في انفجار العصر

لماذا اعترف القاضي طارق البيطار شخصياً بأن هناك محكمة مختصة بمقاضاة المدعى عليهم من القضاة في قضية انفجار المرفأ، ولم يعترف بصلاحيته مجلس النواب في محاكمة الوزراء؟ لم يتضرر احد من انتقائية القضاء في التزام الدستور مثل الحقيقة نفسها. المتضررون فقط من هذه المماثلة وعرقلة التحقيقات هم الموقوفون واهاليهم، اذ لم يسبق ان جرى توقيف اي متهم بجريمة اهمال وظيفي كل هذه المدة التي اوقف بها هؤلاء! على سبيل المثال لا الحصر، المدير العام المتقاعد شفيق مرعي، وعبدالحفيظ القيسي اللذان ثبت انهما راسلا هيئة القضايا والاستشارات بواسطة وزارة العدل لبت وجهة النيترات وكيفية التصرف بازاء هذه المواد الخطرة. من يعرض على هؤلاء الموقوفين اذا احيل الملف الى المجلس العدلي يوماً، وظهرت براءتهم؟ هذا هو الظلم بعينه، الذي يتسبب به المحقق العدلي مزاولاً بين ظلم اهالي الشهداء وظلم الموقوفين المرجح ان يخرجوا ابرياء.

مما لا شك فيه ان ما حصل في الرابع من آب هو انفجار لا تفجير، وبات اقرب الى المنطق ان ما حدث هو قضاء وقدر نتيجة الاهمال، لكن ليس اهمال الموقوفين والمدعى عليهم حصراً، فهو يشمل نطاقاً اوسع والمسؤولية تنحدر من رأس الهرم الى القاعدة.

هل من باب المصادفة ان السياسيين الوحيدين اللذين صدرت في حقهما مذكرة توقيف، هما انفسهما من صدرت في حقهما عقوبات اميركية؟ اسئلة مشروعة يطرحها اشخاص طامحون الى ولوج الحقيقة الكاملة، فهل يمكن لعاقل اتهم رئيس جهاز امني يعني بجوازات السفر واذونات دخول الناس وخروجهم بعيداً من البضائع، والادعاء عليه بتهمة النيترات! فلو وضع ملف تحقيقات المرفأ على سكتته القانونية وفقاً للاصول، لما وصلنا الى مرحلة العرقلة وضياح حقيقة انفجار العصر.

*صحافية

ضيف العدد

بقلم الدكتور
غسان الشلوق*

3 مخاطر لـ "وهب" الأملاك العمومية؟

وسط الانحلال الاقتصادي والاجتماعي، ووسط العتمة بكل اشكالها ومفاعيلها، تبرز محاولة لما يمكن ان يكون تدميراً او بالاصح "وهباً" للأملاك العمومية. المؤسف ان القوى السياسية التقليدية كلها تقريباً تسكت على هذه العملية، او لا تنتبه لها، بل ربما تشجعها احياناً لاعتبارات مختلفة. كما ان القوى الساعية الى "التغيير" تشارك هي الاخرى في السكوت حتى الان على الاقل. كيف؟

اوردت وزارة المال مادة في مشروع الموازنة (117 سابقاً) نصت على توسيع امكان تأجير العقارات العامة لتشمل، الى الاملاك المبنية ولفترة محدودة نسبياً، العقارات غير المبنية لمدة طويلة (تسع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة) مع السماح للمستأجر باقامة انشاءات (بناء) عليها. وعلى الرغم من محاولات محدودة للتصدي لهذا المشروع، فان مجلس الوزراء ادخل تعديلاً بسيطاً عليه، وابقى على صلاحية تأجير العقارات غير المبنية كما البناء عليها (المادة 125 الجديدة). واذا كان الاقتراح هو نظرياً مثاباً تعديل لقرار قديم جداً (القرار رقم 275 الصادر في 1926)، الا ان المضمون المقترح يغيره ويخرج به عن الاطار العادي خصوصاً في مرحلة التشتت الحالية.

تكمّن خطورة المشروع في جوانب ثلاثة رئيسية هي الآتية:

1 - التمهيد للسيطرة على الاملاك العامة بحكم الامر الواقع لاسيما في ظل هزال القدرة الامنية والسلطوية للدولة التي تعجز - وربما الاصح لا تريد - عن استعادة الاملاك البحرية والنهرية المصادرة. من السذاجة الاعتقاد بأن الحكومة يمكن ان تكون قادرة - او راغبة - في المدى المنظور على الزام الشاغلين اعادة عقاراتها المؤجرة، لاسيما ان اصحاب المصلحة لا بد من ان ينادوا كما تدل تجارب مماثلة، على "حقوق مكتسبة" تجد من يدافع عنها في القبائل والمذاهب والسياسة... والامن.

* استاذ في العلوم الاقتصادية

2 - ان الاجار المقترح يتم باسعار بخسة تصبح رمزية مع التضخم، ولا يجدي الكلام في المشروع عن "مزادات" نعرف كيف تدار وتنتهي. بكلام آخر، ان الدولة تكون كمن يستعد لاستباحة ثروة هائلة باعتبار ان العقارات العامة (في غياب المعطيات الرسمية والرصينة) يمكن ان تصل الى نحو ربع مساحة لبنان. من الثابت ان هذه الثروة تمثل مع الذهب، ضماناً اكدية لاعادة النهوض والتنمية في مرحلة ما بعد تطويق الفساد. يذكر ان محاولة مشابهة في المضمون استهدفت اواخر سبعينات واول ثمانينات القرن الماضي، بيع موجودات لبنان من الذهب قبل ان تتصدى لها قوى وطنية حية وتدفع في اتجاه استصدار قانون يمنع بيع او رهن الذهب.

3 - ان المشروع ينطوي ايضاً على انعكاسات اجتماعية وربما امنية ومعيشية وتنظيمية سلبية هائلة، خصوصاً اذا مهد كما يظن لقيام تجمعات عشوائية في المناطق بما فيها تلك التي يمكن ان تكون حساسة. اما الفائدة منه فلا يمكن الا ان تكون محدودة ما خلا حساب عدد من المستفيدين.

ان هذه الثغرة الفاقعة لا تلغي طبعاً ثغراً عدة في مشروع قانون الموازنة، تبدأ بضرائب ورسوم لا تحتتمل في ظروف الركود الاقتصادي وانهايار مستوى العيش، ولا تنتهي بسوء تقدير كبير في الايرادات والنفقات في غياب رؤية اقتصادية اجتماعية شاملة. ان ابسط المنطق يفترض بل يلزم ان تأتي اي خطة لاستثمار الاملاك العامة في اطار برنامج اصلاحي سياسي اقتصادي اجتماعي في مرحلة اعادة بناء الدولة وتنظيمها وتنظيفها. وابسط المنطق يفترض ايضاً، ان يمتنع مجلس النواب في صيغته الحالية او المقبلة عن تشريع تدمير و"وهب" املاك الدولة، بما انها املاك عامة ملك الاجيال المقبلة لا ضحية فساد قائم.

قد تكون الروزنامة السياسية الحالية، لاسيما بما تنطوي عليه من مرحلة زمنية محدودة قبل الانتخابات المفترضة، سبيلاً الى طي هذا المشروع - ومشاريع سلبية اخرى - وطريقاً الى بناء الدولة الجديدة.